

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٠ يونيو ٢٠٠٠

تحدث في بيروت والناقورة عن زيادة عديد القوة الدولية ١١٠٠ عنصر من أوكرانيا والسويد الشهر المقبل

أنان يؤكد انسحاب إسرائيل الكامل ويعترف بالخروقات ولبنان يربط انتشار "الطوارئ" على الحدود... بمعالجتها

هي المسؤولة الوحيدة عن تعريف خط الانسحاب وان الطرفين أكدا انهما ملتزمان احترامه.

وزاد «أذكر ان لسلطرتين مشكلاتهما مع خط الانسحاب الذي وضعناه. لكن الخط الأزرق ليس حدوداً ولا يحكم مسبقاً على تعديلات لاحقة الى الحدود الدولية للبنان في المستقبل. فتحديد الأمم المتحدة هذا الخط لا يغلق الباب على هذا الخيار».

أما مصدر «سوء الفهم» الثاني، فيتعلق بالتمييز بين عدم اتمام الانسحاب الكامل قبل تقرير ١٦ حزيران و«الخروقات» التي حدثت او تحدث بعد ذلك التاريخ. وفي هذا الصدد، أشار أنان الى ان مجلس الأمن «صادق على استنتاجي ان إسرائيل بتاريخ ١٦ حزيران سحبت قواتها من الأراضي اللبنانية طبقاً للقرار ٤٢٥». وقال إن التثبيت من الانسحاب التام «كان مسؤوليتي وقد قمت بها في صورة محايدة من دون اي تحيز».

وتابع «أما ناحية الخروقات التي وقعت بعد ذلك، فهذه مسألة مختلفة عبر مجلس الأمن نحوها عن قلقه الجدي، ودعا الطرفين الى احترام خط الانسحاب».

وأضاف «إذا اعتقدت الحكومة اللبنانية ان هناك خروقات لخط الانسحاب، يجب طرح ذلك مباشرة امام مجلس الأمن، كما فعلت في هذه الحال». وقال أشارة الى قائمة الخروقات التي قدمها لبنان «ان قوات يونيفل في صدد التحقق منها. فإذا استنتجنا ان هناك خروقات لخط الانسحاب، فسنتعاطى معها وسنبليج مجلس الأمن بها، وسنعلنها، وسنطالب إسرائيل باتخاذ اجراءات فورية لسحب قواتها التي عبرت الخط». وشدد على ان «اي عبور لخط الانسحاب يشكل انتهاكاً»، وقال

□ تمسكت الأمم المتحدة بإعلانها وقرار مجلس الأمن في شأن انسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان تطبيقاً للقرار الدولي الرقم ٤٢٥، لكنها أقرت بوجود خروقات إسرائيلية على الحدود اللبنانية، واعدة بمعالجتها. وقد ربط لبنان بين معالجة هذه الخروقات وانتشار قوات الطوارئ الدولية على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

□ بيروت - راعدة درغام

■ أصر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان على ان الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان كان كاملاً عندما توجه الى مجلس الأمن، الجمعة ١٦ حزيران (يونيو) الجاري، وأبلغه ان إسرائيل انسحبت بالكامل تطبيقاً للقرار الدولي الرقم ٤٢٥.

وقال في مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماعه مع رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ورئيس الوزراء الدكتور سليم الحص: «لو لم يكن (الانسحاب) كاملاً لما أبلغت (مجلس الأمن) انهم (الإسرائيليون) انسحبوا بالكامل». وميز بين «خروقات» تقع بعد ١٦ حزيران، شدد على ان مجلس الأمن سيتعاطى معها، واطمأن الانسحاب كاملاً الى خط الانسحاب بحلول ١٦ الجاري. وقال ان هناك «سوء فهم» للأمرين، وللتمييز بين «الخط الأزرق» والحدود الدولية.

وسلم الرئيس لحود أنان رسالة من لجنة الأسير اللبناني في إسرائيل مصطفى الديراني، طيبة، التي قابلت الأمين العام لدى وصوله الى المطار، تشديداً على أهمية أداء الأمم المتحدة دوراً في حمل إسرائيل على اطلاق المعتقلين والسجناء اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

وقال أنان في مسؤتمره الصحفي ان الأمم المتحدة طرحت هذا الملف مع السلطات الإسرائيلية، واني التزم متابعته عندما اذهب الى إسرائيل».

ووصلت طائرة أنان الى مطار بيروت، نصف ساعة قبل الوقت المحدد، ما حال دون استقبال الرئيس الحص له هناك. وبسبب عطل في طائرة «اليطاليا» لم يتمكن مبعوث الأمين العام تيري رود لارسن من مغادرة نيويورك الى بيروت ليلتحق بالوفد الذي

سيلتقيه غداً في عمان.

ووصف أنان مساحاته مع لحود والحص بأنها «جيدة جداً» وسيستكملها اليوم الثلاثاء. وقال «أعني ان هناك تحفظات من الطرفين (اللبناني والإسرائيلي) برزت اثناء عمل مجلس الأمن، عن اصدار بيان رئاسي تبناه بالاجماع».

وتابع «اعتقد ان هناك سوء فهم» في بعض الأمور. وشرح «ان الأمم المتحدة لم تقم بترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل او بين لبنان وسورية. فترسيم الحدود شأن يخص الدول نفسها فقط. انما كان ضرورياً للأمم المتحدة ان تحدد خط انسحاب على الأرض، ما يسمى بالخط الأزرق، والا كيف كان لنا ان نعرف ان إسرائيل انسحبت من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٧٨».

وأشار الى ان مجلس الأمن، في بيانه، أكد ان «الأمم المتحدة

في القاهرة

وكان أنان وصل بيروت من القاهرة حيث اجتمع مع الرئيس حسني مبارك وأولم له وزير الخارجية عمرو موسى. وفي تصريحاته الصحافية شدد على التزام الأمم المتحدة التثبت من أي خروقات في حال وقعت. وحاول التخفيف من حدة الانطباع بأن هناك اتهامات من لبنان ضد الأمم المتحدة. وتحدث موسى مع الحص هاتفياً قبيل اجتماعه مع أنان «كي نفهم كاملاً الموقف الذي يتبناه لبنان» على ما قال في المؤتمر الصحافي المشترك.

وزاد «بالطبع، اننا نأخذ الموقف اللبناني ببالغ الجدية كما أخذنا قرار إسرائيل الانسحاب من لبنان بتنفيذ كامل للقرار ٤٢٥، فالقرار يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية وهذا مهم جداً ويجب أن يحدث». وتابع انه توقع لدى لقاء الأمين العام المسؤولين اللبنانيين البحث في «التهم» وإيضاح الأمور «ونحن نأمل ونتقرب من النتيجة ستكون ايجابية بعد الزيارة».

أما أنان فقال «ان الخطة هي ان تشير يونيفل إلى الحدود الإسرائيلية حالما التثبت من الانسحاب. وواضح اننا نحتاج إلى تعاون السلطات اللبنانية لتحقيق ذلك».

وأشار إلى طلب دول عدة للمساهمة في القوات ان يرسل لبنان الجيش إلى الجنوب. وعبر عن أمله بان يتم ذلك قريباً. وقال «ان دور يونيفل هو مساعدة لبنان على استعادة سلطته كاملاً على أراضيه وليس الحل محل الحكومة اللبنانية». وأكد ان الهدف هو مضاعفة عدد القوات في اليونيفل في نهاية المطاف، علماً ان عددها الآن ٤٥٠٠.

وعصر أمس زار أنان رئيس المجلس النيابي نبيه بري، وعرضاً الخطوات التي أدت إلى إصدار بيان مجلس الأمن وأفاق المرحلة المقبلة، وكرر بري أمامه ثوابت الموقف اللبناني.

بيان الرئاسة

لكن رئاسة الجمهورية اللبنانية اصدرت بياناً طالبت فيه بإنهاء الإختراقات قبل انتشار القوات الدولية إلى الحدود.

وجاء فيه: «نتيجة اللقاءات التي عقدها رئيس الجمهورية

المشترك بينه وبين الأمم المتحدة، ليكون له موقف نهائي، مؤكداً ان إزالة تلك الخروقات هي الخطوة التي يجب ان يسبق أي تعديل للانتشار الحالي لقوات الطوارئ الدولية في المنطقة المحررة».

ومن قصر بعيداً التطلع إلى الباقورة (جنوب لبنان) مقر قيادة قوات «اليونيفل»، وخاطب جنود «القبعات الزرق» بالقول انه يتوقع تعزيز القوات بـ ١١٠٠ جندي اضافي من أوكرانيا والسويد الشهر المقبل.

وأشار إلى ان في السنوات الـ ٢٢ الماضية، ذهب ٢٥٠ من قوات «يونيفل» ضحايا. وأوضح ان عمليات «حفظ السلام» بدأت قبل ٥٢ سنة في منطقة الشرق الأوسط، وقال «كل عملية حفظ سلم تنطوي على مخاطر» وحيث جنود «القبعات الزرق» للعمل الذي يقومون به في لبنان وقال ان «يونيفل» تقوم «بضمان مرحلة انتقالية هادئة في هذه الأيام الصعبة والحساسة والتي تنطوي على لحظة أمل في تاريخ الشرق الأوسط». وقال «هذه لحظة احتفاء للبنان، وأمل للشرق الأوسط، وفخر للأمم المتحدة» واصفاً «تنفيذ القرار ٤٢٥» بأنه عبارة عن «بناء حجارة سلام».

وشدد على ضرورة إزالة الأثغام والمساهمة الدولية في

إعادة بناء اقتصاد جنوب لبنان لإعادة ربطه ببقية البلاد.

ورئيس الحكومة مع الأمين العام للأمم المتحدة، أوضح لبنان انه يرى تناقضات في البيان الرئاسي الذي صدر (أول من) أمس عن مجلس الأمن الدولي، خصوصاً لجهة الإشارة إلى الخروقات الإسرائيلية على الحدود الدولية، في وقت يشير البيان إلى ان إسرائيل نفذت الانسحاب وفقاً للقرار ٤٢٥. وتم التوضيح ان موقف لبنان، خلال المحادثات مع موفد الأمم المتحدة تيري رود لارسن وفريقه، كان واضحاً لجهة رفض تسمية خط انسحاب والمطالبة باعتماد خط الحدود الدولية المعترف بها كأساس للانسحاب. ونظراً إلى ما تقدم يعتبر لبنان ان بقاء الخروقات يعني ان الانسحاب الإسرائيلي ليس كاملاً وان لبنان ينتظر نتائج عمل الفريق الميداني

«اني واثق ان مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ اجراءات» في حال التثبت من أي خروقات او انتهاكات.

واعترف الأمين العام في صورة غير مباشرة بوقوع خروقات بقوله «ان الجزء الأعظم من القوات الإسرائيلية حاصر لبنان». وزاد «انما يجب التأكيد من ان الانسحاب ليس فقط بجزئه الأعظم، فيجب ان يكون كاملاً من دون بقاء ولو جندياً إسرائيلياً واحداً» وراء خط الانسحاب، «وعلى الاسرائيليين ان يفهموا ذلك».

وقال انه بحث في هذه المسألة مع رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك في اتصال هاتفي صباح أمس، وأكد له «عزم الأمم المتحدة التمسك بهذا الموقف».

وأكد أنان ان مهام التحقق من الخروقات تقع حصراً لدى قوات «يونيفل» الدولية. وزاد «عندما تنتشر اليونيفل إلى خط الانسحاب، يكون اسهل علينا التحقق والتثبت من الخروقات».